

جاءت نهاية التداولات الأسبوع الماضي متزامنة مع نهاية الربع الثالث والذي شهد أسوأ أداء بين الفصول المالية الثلاثة التي مرت بالبورصة من ناحية المؤشر العام أو معدلات السيولة التي تراجعت لأدنى مستوياتها خلال 10 سنوات تحت ضغط عدد من العوامل المحلية والإقليمية والعالمية، فال مؤشر العام للبورصة فقد منذ بداية العام وحتى نهاية الربع الثالث 1151,9 نقطة متراجعا بنسبة 16,5٪، فيما فقد المؤشر الوزني 57,5 نقطة بتراجع نسبته 12,3٪، فيما تراجعت قيمة الأسهم المتداولة بواقع 5,3 مليارات دينار وبنسبة تراجع 51٪ كما تراجعت الأسهم المتداولة بمقدار 30,0 مليار سهم بنسبة انخفاض 50,6٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وجاءت تراجعات السوق على مستوى مؤشره السعري والوزني والقيمة على خلفية التراجعات الحادة التي يعيشها السوق منذ بداية العام والتي اختلطت في أداؤها بين العوامل المحلية والإقليمية والعالمية، جاءت حصيلتها النهائية باتجاه تراجع حاد في السوق.

كتب: عمر راشد

**المؤشر السعري فقد 1151,9 نقطة بنسبة 16,5٪ .. والوزني تراجع بنسبة 12,3٪**

# 11 عاملاً محلياً وعالمياً وراء تكبد خسائر سوقية بـ 6,8 مليارات دينار في 9 أشهر

والذي يجعل من سهم «الخليج» من أفضل الأسهم جذبا للشراء الاستثماري من قبل الكثير من المتداولين خلال الربع الأخير.



وتتميز بورصة الكويت بحساسيتها الشديدة تجاه الأحداث المحلية التي كان لوقعها السلبي تأخير كبير على أداء السوق وخسارته التي فاقت ضعف خسائر الأسواق الخليجية وبفارق يفوق تأثير العوامل الخارجية رغم خطورتها، فقد تراجع السوق خلال شهر أغسطس إلى قاعه والذي بلغ 5764 نقطة وهو المستوى الذي لم يبلغه منذ أغسطس 2004، في الوقت الذي تراجعت القيمة المتداولة لأدنى مستوياتها خلال 10 سنوات بالغة 4,2 ملايين دينار وهي القيمة التي لم يصلها السوق تاريخياً منذ 16 سبتمبر 2002.

وقد تأثرت البورصة بالعديد من العوامل المحلية السلبية أبرزها ما يلي:

- أولاً: تصاعد الأزمة السياسية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والتي جاءت امتداداً لأداء السوق في الربع الثاني حيث وجهت انتقادات عدة لأداء السلطتين خاصة السلطة التنفيذية حيث يعترض بعض النواب تقديم استجواب لرئيس الحكومة في الدورة المقبلة، الأمر الذي أدى إلى سيطرة الترقب والحذر وامتداد ذلك التأثير السلبي إلى المتداولين الذين فضلوا الانتظار لحين انتضاح الائتلاف وعدم الوضوح على المشهد السياسي والاقتصادي.

● ثانياً: تأخر الحكومة عن إطلاق مبادرات إيجابية ترفع ثقة المتداولين وتعزز الوضع الاقتصادي والتي على الرغم من تأكيدها على أهمية تنفيذ مشاريع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الإنفاق الحكومي، إلا أن ذلك لم يترجم إلى واقع ملموس ينعش سيولة السوق التي عانت الكثير من التراجعات خلال المرحلة الماضية على وقع تصاعد أزمة الشركات المتخلفة في شح السيولة وسداد مديونياتها المستحقة.

● ثالثاً: هشاشة وضع السوق الذي بات أكثر ميلاً لتصفيق الشائعات والمضاربة عليها بعيداً عن بناء سوق مؤسسي قائم على حقائق ملموسة.

● رابعاً: التأثير السلبي على البورصة بسبب حكم المحكمة الكلية بإلغاء قرار الجمعية العمومية الأخيرة لشركة زين والخاص بانتخابات مجلس إدارة الشركة والقرارات المرتبطة بها وهو الأمر الذي زاد من الإحباطات السلبية التي يعانيها المتداولون وأدى إلى تراجع مستويات الثقة في السوق الذي يعاني أصلاً من ضعف العوامل الإيجابية التي تعزز قدراته.

● خامساً: تفجر أزمة الإيداعات المليونية وشبهات غسل الأموال وهو ما طال القطاع المصرفي في الذي يعد العمود الفقري لاقتصاد البلاد، وهو ما أفقد شهية المتداولين عن الدخول على تلك الأسهم القيادية رغم جاذبيتها للشراء والذي زاد من الفتور على تلك الأسهم شائعات دخول «الوطني» و«بيتك» في تداول مشتقات مالية خارج النظام المصرفي والذي نفاه البنكان بشدة.

● سادساً: احتدام أزمة الاعتصامات والإضرابات التي تفجرت في الكثير من الوزارات والمؤسسات الحكومية والتي طالب معظمها بإقرار الكوادر والمرتبات والتي زادت من الضغط على الحكومة لتنفيذ المشاريع التنموية والتي يعلق عليها الكثيرون الآمال في إخراج السوق من أزمتها الراهنة.

● سابعاً: احتدام الجدل الرقابي على الشركات والبنوك المحلية من قبل هيئة أسواق المال بسبب الالتباس الذي أحدثته الخلافات الحالية بين مدير عام السوق ووزيرة التجارة والصناعة، وأمانى بروسلي من جهة ومفوضي هيئة أسواق المال من جهة أخرى على خلفية تمسك وزيرة بروسلي بإعفاء 3 أعضاء من مفوضي هيئة أسواق المال مستندة في ذلك لرأي إدارة الفتوى والتشريع بمخالفة الأعضاء الثلاثة للمادة 27 من قانون هيئة الأسواق واعتبار جميع قرارات هيئة الأسواق بعد حكم إدارة الفتوى والتشريع «باطلة» ولا يعتد بها وهو ما أثار الكثير من اللغط واللبس حول مدى صلاحية هيئة الأسواق للقيام بدورها الرقابي بسبب بطلان عضوية 3 من أعضائها.

● وإضافة للعوامل المحلية تأثر السوق بعدد من العوامل الخارجية جعلته يدخل في دائرة التراجعات التي عانى منها باتجاه التراجع ومنها:

● أولاً: التوترات السياسية التي تعيشها بعض الدول العربية على خلفية الثورات التي نجحت في بعضها واستمرار أخرى، الأمر الذي أثار بشدة على أداء أسواق المال العربية وهو ما دفع السوق الكويتي إلى التراجع متأثراً بتلك الأحداث.

● ثانياً: تراجع أسعار النفط باتجاه 100 دولار للبرميل نزولاً من مستوى تجاوز 110 دولارات، الأمر الذي سيؤثر بشدة على إيرادات الدولة النفطية التي تمثل نسبتها أكثر من 90٪، وهو الأمر الذي قد يدفع إلى إعادة النظر في موازنة الدولة مرة أخرى على وقع استمرار التراجع لأسعار النفط.

● ثالثاً: احتدام أزمة الديون السيادية الأمريكية والتي تساهم فيها منطقة الخليج بنسبة كبيرة، الأمر الذي أدى إلى تداعيات سلبية على السوق، الأمر الذي عمق من حالة العزوف لدى كثير من المتداولين.

● رابعاً: استمرار أزمة الديون الأوروبية والتخوف من امتداد أزمة الديون السيادية في اليونان إلى عدد من الدول الأوروبية وانهايار اليورو، الأمر الذي أثار على أداء التداولات خوفاً من ظهور أزمة مالية جديدة بقيادة الاتحاد الأوروبي.

● وأخيراً: استمرار أزمة الديون السيادية الأمريكية والتي تساهم فيها منطقة الخليج بنسبة كبيرة، الأمر الذي أدى إلى تداعيات سلبية على السوق، الأمر الذي عمق من حالة العزوف لدى كثير من المتداولين.

● وأخيراً: استمرار أزمة الديون الأوروبية والتخوف من امتداد أزمة الديون السيادية في اليونان إلى عدد من الدول الأوروبية وانهايار اليورو، الأمر الذي أثار على أداء التداولات خوفاً من ظهور أزمة مالية جديدة بقيادة الاتحاد الأوروبي.

● وأخيراً: استمرار أزمة الديون الأوروبية والتخوف من امتداد أزمة الديون السيادية في اليونان إلى عدد من الدول الأوروبية وانهايار اليورو، الأمر الذي أثار على أداء التداولات خوفاً من ظهور أزمة مالية جديدة بقيادة الاتحاد الأوروبي.

● وأخيراً: استمرار أزمة الديون الأوروبية والتخوف من امتداد أزمة الديون السيادية في اليونان إلى عدد من الدول الأوروبية وانهايار اليورو، الأمر الذي أثار على أداء التداولات خوفاً من ظهور أزمة مالية جديدة بقيادة الاتحاد الأوروبي.

● وأخيراً: استمرار أزمة الديون الأوروبية والتخوف من امتداد أزمة الديون السيادية في اليونان إلى عدد من الدول الأوروبية وانهايار اليورو، الأمر الذي أثار على أداء التداولات خوفاً من ظهور أزمة مالية جديدة بقيادة الاتحاد الأوروبي.

عند مستوى 900 فلس للسهم، إذ تم تداول 402,3 مليون سهم نفذت من خلال 1056 صفقة قيمتها الإجمالية 429,8 مليون دينار في حدود سعرية تراوحت بين دينار و300 فلس للسهم كحد أعلى و870 فلساً كحد أدنى ليستقر عند مستوى 900 فلس للسهم. وقد تراجع السهم بواقع 156 فلساً للسهم ويتغير نسبته 14,7٪ مقارنة بسعر السهم في نهاية العام الماضي والذي بلغ ديناراً و56 فلساً للسهم.

ولم يستطع السهم الوصول لمستوى الدينار رغم عمليات جني الأرباح والمضاربات «المحدودة» التي شهدتها السهم خلال فترة الربع الثالث مع توقع تواضع أرباح البنك خلال الربع الثالث وهو ما سيجعل الوصول لمستوى الدينار صعباً خلال الربع الرابع ما لم تطرأ عوامل أخرى تعزز وضع البنوك في المرحلة المقبلة، وإن كان هناك تعويل على المحافظ المالية الكبيرة والصناديق الاستثمارية بتصعيد السهم لتجاوز حاجز الدينار مع نهاية العام الحالي.



جاء سهم بنك الكويت الدولي في المركز الرابع من حيث القيمة، إذ تم تداول 992,4 مليون سهم تم تنفيذها من خلال 18,7 ألف صفقة بلغت قيمتها 312,1 مليون دينار في حدود سعرية تراوحت بين 380 فلساً بالحد الأعلى و250 فلساً بالحد الأدنى، ليستقر السهم في نهاية الربع الثالث عند مستوى 270 فلساً للسهم. وفقد السهم 70 فلساً من القيمة السوقية للسهم بتغير قدره 20,6٪.

ويعد سهم الكويت الدولي من أكثر الأسهم جاذبية للمستثمرين والمضاربين، فالسهم يتميز بصغر السعر وكذا ارتفاع إيرادات الشركة التشغيلية نتيجة تحقيق أرباح «جيدة» في السوق خلال النصف الأول مع توقع استمرار أرباح البنك المتوقعة في الربع الثالث والربع الأخير من العام الحالي. كما أن تميز السهم بمعدل دوران المرتفع شجع على الدخول والخروج عليه في نفس جلسة التداول للمضاربة عليه.

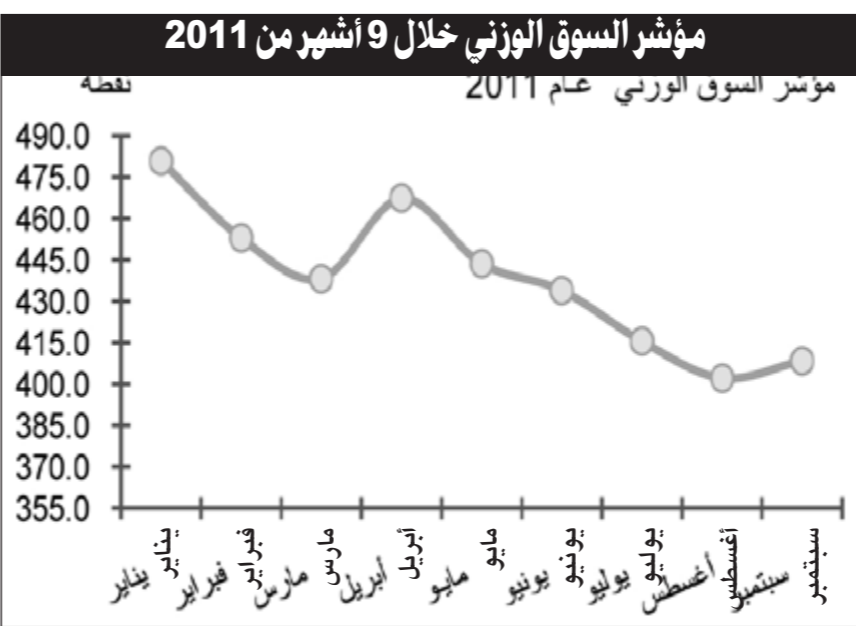
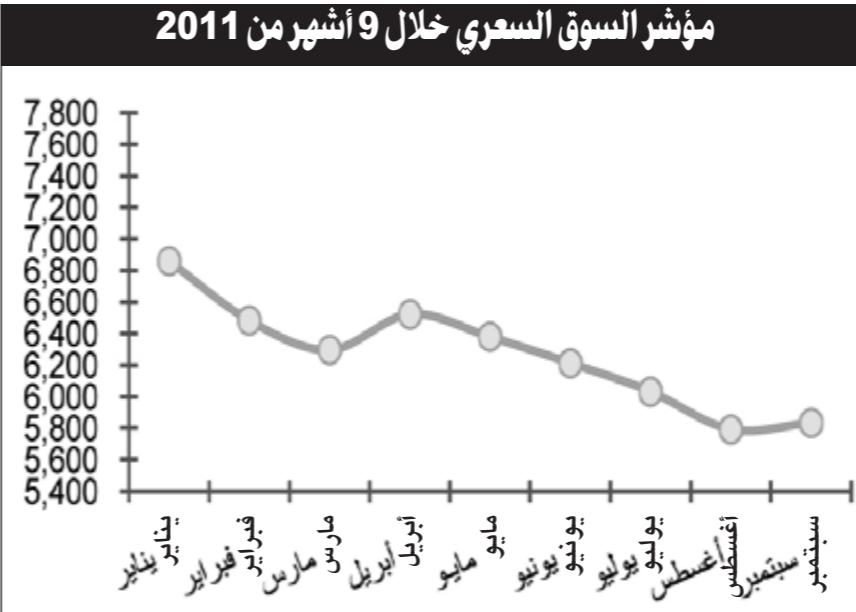


جاء سهم شركة الافكو لتمويل شراء وتاجير الطائرات الوحيد المرتفع بين قائمة أكثر 10 شركات تداولاً من حيث القيمة خلال 9 أشهر، إذ تم تداول 567,7 مليون سهم نفذت من خلال 10,7 آلاف صفقة قيمتها الإجمالية 200,7 مليون دينار، في حدود سعرية تراوحت بين 405 فلوس بالحد الأعلى و300 فلس بالحد الأدنى ليستقر السهم عند 325 فلساً للسهم. يلاحظ أن سعر السهم سجل ارتفاعاً بمقدار 62 فلساً بارتفاع نسبته 23,7٪ عن مستوى سعر السهم في نهاية العام الماضي والبالغ 263 فلساً للسهم، وجاء ذلك بدعم من الأرباح «الجيدة» التي أعلنتها الشركة خلال الفترة الماضية وتم احتسابها وأدت إلى دفع المتداولين لشراء السهم الذي أصبح جاذباً لتحقيق إيرادات تشغيلية على وقع صفقات الطيران المتوقع إنجائها خلال العام الحالي.



شهد بنك الخليج تراجعاً محدوداً خلال الأشهر التسعة الماضية، إذ تم تداول 276 مليون سهم نفذت من خلال 5276 صفقة قيمتها 148,3 مليون دينار، بحدود سعرية تراوحت بين 590 فلساً بالحد الأعلى و430 فلساً بالحد الأدنى ليستقر السهم عند مستوى 520 فلساً في تداولات سيطرت عليها مبادلات على أسهم البنك وجني أرباح «محدود» على وقع جاذبية السهم الذي ارتفعت إيراداته التشغيلية بشكل ملحوظ مع تنوع عمليات البنك المصرفية خلال النصف الأول من العام الحالي.

وتفاعلاً مع اتفاقيات خطة إعادة هيكلة مديونيات البنك على بعض الشركات لتقليل نسب المخضعات، من المتوقع أن ترتفع أرباح البنك خلال الربع الثالث



الثالث واستمراره في تحقيق إيرادات تشغيلية «جيدة» في الربع الأخير من العام الحالي خاصة بعد إعلانه قيادته لتحالف تمويل مشروع محطة الزور.



جاءت شركة «الاتصالات المتخلفة» في المركز الثاني بين أكثر 10 شركات تداولاً من حيث القيمة خلال التسعة أشهر، إذ تم تداول 427,3 مليون سهم نفذت من خلال 15,9 ألف صفقة بلغت قيمتها الإجمالية 515,9 مليون دينار. وتراوح سعر السهم بين دينار و520 فلساً للسهم بالحد الأعلى و920 فلساً للسهم بالحد الأدنى ليستقر السهم عند مستوى 940 فلساً للسهم ليفقد السهم 380 فلساً من قيمته السوقية دفعة واحدة وتراجع قدره 28,8٪، مقارنة بمستواه البالغ ديناراً و320 فلساً للسهم في نهاية 2010. وشهد السهم خلال التسعة أشهر الكثير من الأخبار التي أثرت على أداء السهم انحصرت معظمها في عمليات بيع على حصة الشركة في «زين السعودية»، والتي لم تكلل بالنجاح في نهاية المطاف بسبب عدم اتفاق المشتريين على صيغة مقبولة للبيع، الأمر الذي ساهم في تراجع السهم والشركات المرتبطة به بشكل انعكس على الأداء العام للسوق وتراجع مؤشره السعري والوزني بشكل حاد، الأمر الذي أدى إلى تراجع السوق بشكل ملحوظ، وهو ما قد يمتد مع الاتفاقيات التي يعاينها المتداولون خلال الفترة الماضية.



شهد سهم بيت التمويل الكويتي «بيتك» خلال الفترة الممتدة من يناير إلى نهاية سبتمبر الماضي تراجعاً للمرة الأولى منذ فترة طويلة دون مستوى الدينار ليستقر السهم

تحليل شركة الاستثمارات الوطنية لنشاط السوق		مؤشرات التداول من يناير حتى سبتمبر عام		البيان
التغير	2010	2011	(+ أو -)	مؤشر
%	5,272,2	4,611,0	12,5ـ	مؤشر NIC50 (نقطة)
%	6,985,0	5,833,1	16,5ـ	السوق السعري (نقطة)
%	466,0	408,5	12,3ـ	السوق الوزني (نقطة)
%	59,971,930,000	29,611,140,000	50,6ـ	كمية الأسهم المتداولة بالسوق (سهم)
%	1,000,079	485,556	51,4ـ	عدد الصفقات المتداولة بالسوق (صفقة)
%	9,845,955,140	4,828,701,750	51,0ـ	قيمة الأسهم المتداولة بالسوق (د.ك)
%	320,705,508	158,348,342	50,6ـ	المعدل اليومي لكمية الاسهم المتداولة (سهم/يوم)
%	5,348	2,597	51,4ـ	المعدل اليومي لعدد الصفقات (صفقة/يوم)
%	52,652,167	25,821,934	51,0ـ	المعدل اليومي لقيمة الاسهم المتداولة (د.ك/يوم)
%	80,003,000	40,521,000	49,4ـ	كمية الاسهم المتداولة بالأسواق الأجل (سهم)
%	1,151	658	42,8ـ	عدد الصفقات المتداولة بالسوق الأجل (صفقة)
%	43,655,944	15,274,541	65,0ـ	قيمة الاسهم المتداولة بالسوق الأجل (د.ك)
%	34,816,600,474	29,556,190,320	15,1ـ	القيمة السوقية للشركات المدرجة بالسوق (د.ك)
%	187	187	0	عدد أيام التداول (يوم)

وقد تكبدت القيمة السوقية خسائر منذ بداية العام وحتى نهاية الربع الثالث نحو 6,8 مليارات دينار لتصل إلى 29,5 مليار دينار بانخفاض نسبته 18,7٪.

وتتميز بورصة الكويت بحساسيتها الشديدة تجاه الأحداث المحلية التي كان لوقعها السلبي تأخير كبير على أداء السوق وخسارته التي فاقت ضعف خسائر الأسواق الخليجية وبفارق يفوق تأثير العوامل الخارجية رغم خطورتها، فقد تراجع السوق خلال شهر أغسطس إلى قاعه والذي بلغ 5764 نقطة وهو المستوى الذي لم يبلغه منذ أغسطس 2004، في الوقت الذي تراجعت القيمة المتداولة لأدنى مستوياتها خلال 10 سنوات بالغة 4,2 ملايين دينار وهي القيمة التي لم يصلها السوق تاريخياً منذ 16 سبتمبر 2002.

وقد تأثرت البورصة بالعديد من العوامل المحلية السلبية أبرزها ما يلي:

● أولاً: تصاعد الأزمة السياسية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والتي جاءت امتداداً لأداء السوق في الربع الثاني حيث وجهت انتقادات عدة لأداء السلطتين خاصة السلطة التنفيذية حيث يعترض بعض النواب تقديم استجواب لرئيس الحكومة في الدورة المقبلة، الأمر الذي أدى إلى سيطرة الترقب والحذر وامتداد ذلك التأثير السلبي إلى المتداولين الذين فضلوا الانتظار لحين انتضاح الائتلاف وعدم الوضوح على المشهد السياسي والاقتصادي.

● ثانياً: تأخر الحكومة عن إطلاق مبادرات إيجابية ترفع ثقة المتداولين وتعزز الوضع الاقتصادي والتي على الرغم من تأكيدها على أهمية تنفيذ مشاريع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الإنفاق الحكومي، إلا أن ذلك لم يترجم إلى واقع ملموس ينعش سيولة السوق التي عانت الكثير من التراجعات خلال المرحلة الماضية على وقع تصاعد أزمة الشركات المتخلفة في شح السيولة وسداد مديونياتها المستحقة.

● ثالثاً: هشاشة وضع السوق الذي بات أكثر ميلاً لتصفيق الشائعات والمضاربة عليها بعيداً عن بناء سوق مؤسسي قائم على حقائق ملموسة.

● رابعاً: التأثير السلبي على البورصة بسبب حكم المحكمة الكلية بإلغاء قرار الجمعية العمومية الأخيرة لشركة زين والخاص بانتخابات مجلس إدارة الشركة والقرارات المرتبطة بها وهو الأمر الذي زاد من الإحباطات السلبية التي يعانيها المتداولون وأدى إلى تراجع مستويات الثقة في السوق الذي يعاني أصلاً من ضعف العوامل الإيجابية التي تعزز قدراته.

● خامساً: تفجر أزمة الإيداعات المليونية وشبهات غسل الأموال وهو ما طال القطاع المصرفي في الذي يعد العمود الفقري لاقتصاد البلاد، وهو ما أفقد شهية المتداولين عن الدخول على تلك الأسهم القيادية رغم جاذبيتها للشراء والذي زاد من الفتور على تلك الأسهم شائعات دخول «الوطني» و«بيتك» في تداول مشتقات مالية خارج النظام المصرفي والذي نفاه البنكان بشدة.

● سادساً: احتدام أزمة الاعتصامات والإضرابات التي تفجرت في الكثير من الوزارات والمؤسسات الحكومية والتي طالب معظمها بإقرار الكوادر والمرتبات والتي زادت من الضغط على الحكومة لتنفيذ المشاريع التنموية والتي يعلق عليها الكثيرون الآمال في إخراج السوق من أزمتها الراهنة.

● سابعاً: احتدام الجدل الرقابي على الشركات والبنوك المحلية من قبل هيئة أسواق المال بسبب الالتباس الذي أحدثته الخلافات الحالية بين مدير عام السوق ووزيرة التجارة والصناعة، وأمانى بروسلي من جهة ومفوضي هيئة أسواق المال من جهة أخرى على خلفية تمسك وزيرة بروسلي بإعفاء 3 أعضاء من مفوضي هيئة أسواق المال مستندة في ذلك لرأي إدارة الفتوى والتشريع بمخالفة الأعضاء الثلاثة للمادة 27 من قانون هيئة الأسواق واعتبار جميع قرارات هيئة الأسواق بعد حكم إدارة الفتوى والتشريع «باطلة» ولا يعتد بها وهو ما أثار الكثير من اللغط واللبس حول مدى صلاحية هيئة الأسواق للقيام بدورها الرقابي بسبب بطلان عضوية 3 من أعضائها.

● وإضافة للعوامل المحلية تأثر السوق بعدد من العوامل الخارجية جعلته يدخل في دائرة التراجعات التي عانى منها باتجاه التراجع ومنها:

● أولاً: التوترات السياسية التي تعيشها بعض الدول العربية على خلفية الثورات التي نجحت في بعضها واستمرار أخرى، الأمر الذي أثار بشدة على أداء أسواق المال العربية وهو ما دفع السوق الكويتي إلى التراجع متأثراً بتلك الأحداث.

● ثانياً: تراجع أسعار النفط باتجاه 100 دولار للبرميل نزولاً من مستوى تجاوز 110 دولارات، الأمر الذي سيؤثر بشدة على إيرادات الدولة النفطية التي تمثل نسبتها أكثر من 90٪، وهو الأمر الذي قد يدفع إلى إعادة النظر في موازنة الدولة مرة أخرى على وقع استمرار التراجع لأسعار النفط.

● ثالثاً: احتدام أزمة الديون السيادية الأمريكية والتي تساهم فيها منطقة الخليج بنسبة كبيرة، الأمر الذي أدى إلى تداعيات سلبية على السوق، الأمر الذي عمق من حالة العزوف لدى كثير من المتداولين.

● رابعاً: استمرار أزمة الديون الأوروبية والتخوف من امتداد أزمة الديون السيادية في اليونان إلى عدد من الدول الأوروبية وانهايار اليورو، الأمر الذي أثار على أداء التداولات خوفاً من ظهور أزمة مالية جديدة بقيادة الاتحاد الأوروبي.

● وأخيراً: استمرار أزمة الديون الأوروبية والتخوف من امتداد أزمة الديون السيادية في اليونان إلى عدد من الدول الأوروبية وانهايار اليورو، الأمر الذي أثار على أداء التداولات خوفاً من ظهور أزمة مالية جديدة بقيادة الاتحاد الأوروبي.

● وأخيراً: استمرار أزمة الديون الأوروبية والتخوف من امتداد أزمة الديون السيادية في اليونان إلى عدد من الدول الأوروبية وانهايار اليورو، الأمر الذي أثار على أداء التداولات خوفاً من ظهور أزمة مالية جديدة بقيادة الاتحاد الأوروبي.

● وأخيراً: استمرار أزمة الديون الأوروبية والتخوف من امتداد أزمة الديون السيادية في اليونان إلى عدد من الدول الأوروبية وانهايار اليورو، الأمر الذي أثار على أداء التداولات خوفاً من ظهور أزمة مالية جديدة بقيادة الاتحاد الأوروبي.

● وأخيراً: استمرار أزمة الديون الأوروبية والتخوف من امتداد أزمة الديون السيادية في اليونان إلى عدد من الدول الأوروبية وانهايار اليورو، الأمر الذي أثار على أداء التداولات خوفاً من ظهور أزمة مالية جديدة بقيادة الاتحاد الأوروبي.

● وأخيراً: استمرار أزمة الديون الأوروبية والتخوف من امتداد أزمة الديون السيادية في اليونان إلى عدد من الدول الأوروبية وانهايار اليورو، الأمر الذي أثار على أداء التداولات خوفاً من ظهور أزمة مالية جديدة بقيادة الاتحاد الأوروبي.

## «الوطني».. تصدر النشاط

تصدر بنك الكويت الوطني نشاط السوق من حيث القيمة خلال الأشهر التسعة من العام الحالي، إذ تم تداول 426,4 مليون سهم من خلال تنفيذ 12,2 ألف صفقة بلغت قيمتها 526,7 مليون دينار في حدود سعرية تراوحت بين دينار و480 فلساً بالحد الأعلى و990 فلساً بالحد الأدنى ليستقر سهم البنك عند مستوى دينار و60 فلساً للسهم. وقد تراجع السهم بواقع 213 فلساً للسهم بتراجع نسبته 16,7٪ عن مستوى تداول السهم في نهاية 2010 والذي كان السهم وقتها ديناراً و273 فلساً للسهم. وعلى الرغم من تراجع سهم «الوطني»، لا يزال السهم هو الأكثر جاذبية للمتداولين في السوق باعتباره الأكبر من حيث الموجودات والقيمة السوقية وكذلك زيادة إيراداته التشغيلية، مع توقعات استمرار البنك في تحقيق أرباح جيدة في الربع